

مسابقة في التربية الوطنية والتنشئة المدنية
الاسم :
الرقم :
المدة : ساعة واحدة

تتضمن المسابقة ثلاثة مستندات وأربعة أسئلة
مستند رقم (١)

إن حرية الاقتراع هي الجزء الأهم من الحريات العامة ويُقصد بها القدرة على التصرف بما لا يضير الآخرين؛ فالحرية لا تبيح للأفراد التصرف الفوضويّ بداعي أنهم أحرار، بل هي مقيدة بما يمنع اعتداء الأفراد بعضهم على بعض واحترام الغير بعدم التعدي على حريته الشخصية.

وحرية الاقتراع هي عنصر أساسي من مقومات الديمقراطية إذ إن ممارسة الديمقراطية تعني الانتخاب بحرية ووفق قناعة ذاتية دون أي عائق، مادياً كان أم معنوياً. إن الديمقراطية لا تبدأ وتنتهي بالانتخابات؛ صحيح أن الناخب يختار ممثليه بما يعتقد أنه الصواب، لكنه قبل أن يحدد الصواب تكون الضغوطات قد غمرته بأراء مُعدة سلفاً لا يستطيع منها فكاكاً. إن التهويل والرشوة والتزوير وغيرها هي عوامل تكبل حرية الناخب وتجعله مقيداً بحدود حرية وهمية فيصبح أسير المكاسب وليس طوع إرادته الحرة.

إن طبيعة الأنظمة في لبنان لم تشذ عن هذه المبادئ في نصوصها المكتوبة، ولكن المشكلة تكمن في ترجمتها عملياً، ما يطرح إشكالية عسيرة تستوجب حلاً تركّز على تغيير النفوس وتهيتها للإصلاح المنشود ومنها مثلاً إنشاء إعلام وطني ليؤدي رسالته بشكل كامل لناحية ممارسة الديمقراطية الأصح الرامية إلى الخير العام.

جريدة صدى البلد ، ٨ حزيران ٢٠٠٤ . بتصريف

مستند رقم (٢)

"لا يمكن تحقيق ممارسة سياسية ديمقراطية صحيحة في بيئة بعيدة عن الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية. فالديمقراطية لن تكون صحيحة على المستوى السياسي ما لم تقترن بتوجه إنمائي شامل يُرسي أسساً راسخة لإصلاحات اجتماعية واقتصادية تتجلى فيها مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والسلم الاجتماعي. فالحرية لا تتجزأ والحرية السياسية لا تكتمل إلا مع الحرية الاجتماعية والاقتصادية...

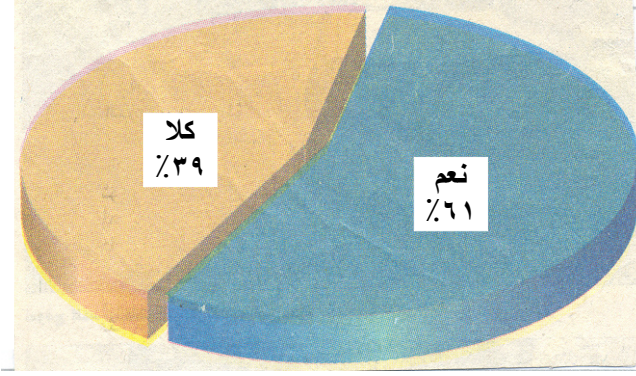
وكيف يمكن تحقيق الممارسة الديمقراطية السليمة ما دامت الطائفية تسيطر على الحياة السياسية نظاماً وتطبيقاً؟... وكيف يمكن القضاء على العصبية الطائفية في غياب عمل منظم دائب، يستهدف تنشئة وطنية خالصة وسياسة إعلامية واعية هادفة، وفي غياب تنمية جدية للحياة الحزبية والحركات النقابية اللاطائفية؟

وبما أن الواقع الاجتماعي ما زال مثقلاً بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، فإن المواطن سيبقى عاجزاً عن اختيار ممثليه بحرية تامة، محكوماً بالزعامات التقليدية الموروثة أو خاضعاً لضغوطات مالية وسياسية... وتبقى الممارسة الديمقراطية محدودة الإطار ومقيدة إلى حد بعيد بالولاعات الشخصية".

د. سليم الحص، نافذة على المستقبل، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، دار العلم للملايين

مستند رقم (٣)

هل توافق على تحديد سقف النفقات الانتخابية؟



"إنّ تحديد سقف النفقات الانتخابية يرتبط مباشرة بحرية الاقتراع... ولا بد من قوانين تنظّم تلك العملية على أن يكون لها مفاعيل رجعية يمكنها أن تطاول المرشّح ولو بعد حين... وهذا ما نشهده في الدول الغربية خلال فتح الملفات التي تختصّ بكيفية تمويل المرشّحين حملاتهم والمحاکمات التي لا تتوانى عن التعرّض حتّى للرموز التاريخية في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا..."

جريدة النهار، ٢٣ آذار ٢٠٠٠

الأسئلة :

١. قدّم كلاً من المستندات (١-٢-٣): نوعه مصدره، وحدّد المسألة التي يتناولها.

(علامتان)

٢. استخرج من المستندات:

أ- معوّقات حرية الاقتراع (المستندات ١-٢-٣).

(أربع)

(علامات)

ب- النتائج المترتبة عن غياب الممارسة الديمقراطية الصحيحة (المستندان ١ و ٢).

(علامتان)

٣. يشير المستند رقم (١) إلى ضرورة وجود إجراءات تضمن ديمقراطية الانتخاب.

أ- أوضّح ثلاثة شروط أساسية لقانون انتخابي عادل يؤمّن تمثيلاً صحيحاً للمواطنين.

(علامتان)

ب- بيّن دور الناخب في اختيار ممثليه قبل العملية الانتخابية وبعدها.

(علامتان)

ج- حدّد من خلال فكرتين دور الإعلام الحرّ في تعزيز ديمقراطية الانتخاب.

(علامتان)

٤. إنّ التنمية الجديّة للحركات النقابية والعمالية تسهم في تعزيز الممارسة الديمقراطية.

يعمل أحد المواطنين في مصنع للرّخام منذ تسع سنوات. وقّع على أوراق تفيد أنه يتنازل

عن حقّه في الإجازة السنويّة.

أ- أوضّح مدى قانونيّة هذا التوقيع في ضوء خصائص قانون العمل.

(علامتان)

ب- سمّ الجهة القضائيّة الصالحة للنظر في هذه القضية وحدّد ميزتين تتّصف بهما أصول المحاكمة

أمامها. (علامتان)

ج- لا يقتصر دور النقابات على تحسين المستوى المعيشي للعمال بل يتعدّاه إلى أدوار لا تقلّ

أهميّة:

حدّد ثلاثة أدوار أخرى تُسهم في تعزيز دور النقابات كمؤسسة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني. (علامتان)

رقم السؤال	الإجابة المتوقعة	العلامة	الملاحظات
١	<p>مستند رقم (١)</p> <ul style="list-style-type: none"> النوع: مقالة. المصدر: جريدة صدى البلد ٨ حزيران ٢٠٠٤ بتصريف. المسألة: حرية الاقتراع: مفهومها، معوقات وموجبات تطبيقها. 	<p>١/٤</p> <p>١/٤</p> <p>١/٢</p>	<p>ربع علامة لكل فكرة</p>
	<p>مستند رقم (٢)</p> <ul style="list-style-type: none"> النوع: نص. المصدر: د. سليم الحص، نافذة على المستقبل، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، ١٩٨٥. المسألة: - شروط تحقيق الممارسة الديمقراطية السليمة. - أو مفهوم الديمقراطية الصحيحة وشروط تحقيقها. 	<p>١/٤</p> <p>١/٤</p> <p>١/٢</p>	
	<p>مستند رقم (٣)</p> <ul style="list-style-type: none"> النوع: رسم بياني دائري + نص أو مقالة. المصدر: جريدة النهار ٢٣ آذار ٢٠٠٠ المسألة: ضرورة تحديد سقف النفقات الانتخابية. 	<p>١/٤</p> <p>١/٤</p> <p>١/٢</p>	
٢	<p>استخرج من المستندات:</p> <p>أ- معوقات حرية الاقتراع:</p> <ul style="list-style-type: none"> عدم تحديد سقف الإنفاق الانتخابي. المفهوم الخاطئ للحرية. العوائق المادية والمعنوية - التهويل - الرشوة - التزوير. آراء معدة سلفاً (ضغوطات مسبقة). وجود المشاكل الاجتماعية والاقتصادية - أو غياب الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. الطائفية السياسية. غياب السياسة الإعلامية الواعية. غياب الحياة الحزبية والحركات النقابية والعمالية اللطائفية. غياب التنشئة الوطنية الخالصة. 	٦	<p>المطلوب ست أفكار فقط، علامة واحدة لكل فكرة</p>

رقم	الإجابة المتوقعة	العلامة	الملاحظات
-----	------------------	---------	-----------

السؤال			
تابع سؤال ٢	ب- النتائج المترتبة عن غياب الممارسة الديمقراطية الصحيحة: <ul style="list-style-type: none"> • عدم الاختيار (الانتخاب) وفق قناعة ذاتية دون أي عائق مادي أو معنوي. • يصبح الناخب أسير المكاسب وليس طوع إرادته الحرّة. • محكوماً بالزعامات التقليدية الموروثة. • خاضعاً لضغوطات مألّية وسياسيّة. • تقييد الممارسة الديمقراطية بالولاءات الشخصية. 	٣	ثلاث أفكار، علامة واحدة لكل فكرة
٣	ثلاثة شروط أساسية لقانون إنتخابي عادل يؤمّن تمثيلاً صحيحاً للمواطنين: أ- <ul style="list-style-type: none"> • تقسيم الدوائر الانتخابية بشكلٍ عادلٍ (متوازن). • تحديد سقف الإنفاق الانتخابي. • تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين. • اعتماد نظام الانتخاب يحقّق تمثيلاً صحيحاً. 	٣	ثلاث أفكار، علامة واحدة لكل فكرة
	ب- دور الناخب لاختيار المرشح قبل العملية الانتخابية وبعدها: <u>قبل العملية الانتخابية</u> <ul style="list-style-type: none"> • المشاركة الفاعلة التي تقوم على الانفتاح على سائر المرشّحين والاطلاع على برامجهم الانتخابية لاختيار الأفضل. <u>بعد العملية الانتخابية</u> <ul style="list-style-type: none"> • مراقبة المرشّحين ومساءلتهم (المساءلة والمحاسبة) لينتخب من اقتنع برؤيته وخطه السياسي وتوجّهاته وآرائه ومواقفه، ويحجب صوته عن أساء إلى المصلحة العامّة أو قصر في أدائه.. 	١ ١/٢ ١ ١/٢	
	ج- دور الإعلام الحرّ في تعزيز ديمقراطية الانتخاب: <u>دور تكويني</u> <ul style="list-style-type: none"> • عرض الوقائع وتحليلها وإبداء الرأي فيها ضمن مقاييس الدقّة والأمانة. • مراقبة المسؤولين. • توجيه الرأي العام. <u>دور تغييري</u> <ul style="list-style-type: none"> • إعداد رأي عام فاعل وقوى ضغط تتفاعل مع الأحداث وتتخذ على ضوئها المواقف المناسبة. 	١ ١/٢ ١ ١/٢	

رقم	الإجابة المتوقعة	العلامة	الملاحظات
-----	------------------	---------	-----------

السؤال		
٤	٣	<p>أ- قانونية التوقيع:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● التوقيع في غير محله القانوني لأن تنازل الأجير عن حقه في الإجازة السنوية يخالف أحكام قانون العمل. ● أحكام قانون العمل أمره (إلزامية) لا يجوز مخالفتها تحت طائلة بطلان البند المخالف.
	١ ٢	<p>ب- الجهة الصالحة للنظر في هذه القضية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● مجلس العمل التحكيمي. <p><u>أصول المحاكمة أمام مجلس العمل التحكيمي</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ● البت السريع بالقضايا المطروحة. ● إعفاء الأجير من رسم الدعوى. ● عدم إلزامية توكيل الأجير لمحامٍ.
	٣	<p>ج- ثلاثة أدوار تسهم في تعزيز دور النقابات وأهميتها كمؤسسة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تفعيل الممارسة الديمقراطية في صفوف الحركة النقابية (إشراك القاعدة في اتخاذ القرارات _ التعريف بالحقوق والواجبات). ● اعتماد خطاب موحد يتخطى المصالح الضيقة إلى الهم الوطني. ● تنمية الثقافة والوعي النقابي. ● تشكيل سلطة مضادة لحماية قضايا المجتمع. ● إخراج الجماعة من دائرة الإنغلاق الطائفي والمنطقي.
		<p>أو أية فكرة تعطي المعنى نفسه.</p>